فهرس مصطلحات العدالة المناخية

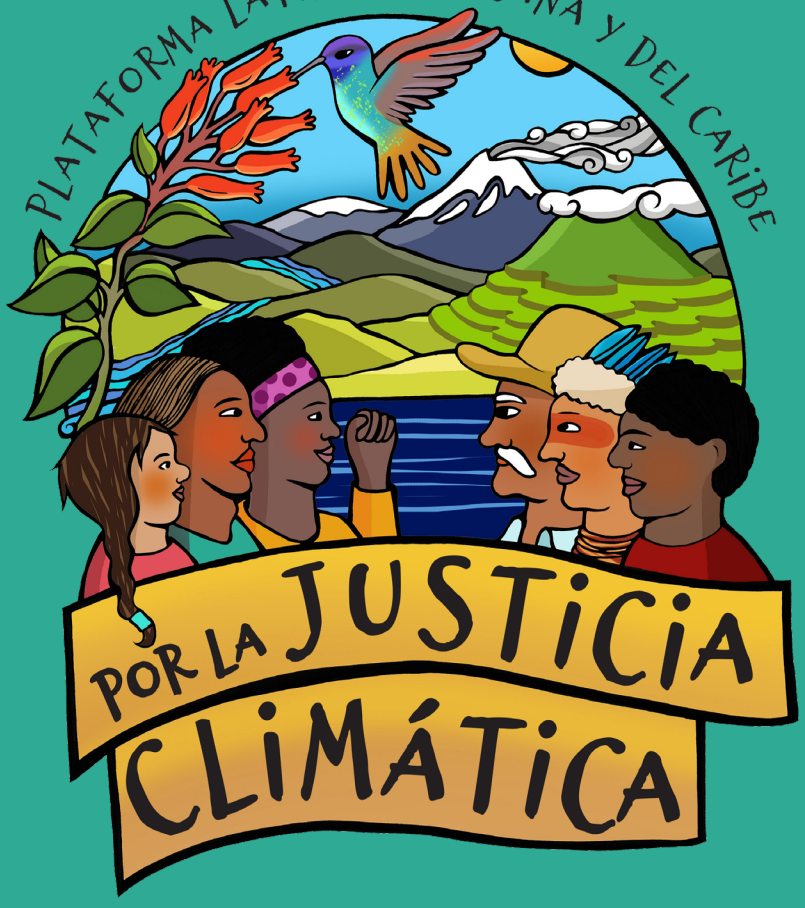

المحتويات

3 مقدمة
4 العدالة المناخية
9 حلول خاطئة
17 مصطلحات تغير المناخ
23 استراتيجيات الشركات والدول
26 مقترحات الشعوب وحلولها

مقدمة

في السنوات الأخيرة، أصبح تغير المناخ موضوعًا لا مفر من نقاشه بين الكيانات الوطنية والمتعددة الجنسيات في القطاعين العام والخاص.

طورت هذه الكيانات خطابًا متماسكًا لإقناع المجتمع العالمي- الذي يتأثر بشكل متزايد بتأثيرات أزمة المناخ- بأنهم يعملون بشكل حاسم لمعالجة هذا الوضع.

اتسم هذا الخطاب بالغموض، خاصة بالنسبة لأولئك الذين ليسوا على دراية باللغة العلمية أو الأعمال الداخلية للمفاوضات الدولية، واستند أيضًا إلى مصطلحات فنية معقدة تؤدي في الغالب إلى إرباك فهم الشخص العادي للقضية، وبالتالي، إرباك فهمه لأفضل السبل للتعامل معها.

في مفاوضات المناخ، كان النهج الرئيس هو تقليل حجم المشكلة: من النموذج الاجتماعي والاقتصادي الذي يحكم الحياة على الكوكب، إلى مسألة بسيطة من الجزيئات في الغلاف الجوي. بعبارة أخرى، ينصب التركيز على عواقب الأزمة بدلاً من جذورها.

تعتبر مواجهة أزمة المناخ حالة معقدة حيث تلتقي العديد من المصالح والديناميكيات والعوامل والجهات الفاعلة المتنوعة.

نوانبناء على ذلك، نشأ معجم شديد التخصص والتعقيد للتعتيم على إمكانيات العمل الجماعي للتحولات العاجلة التي تتطلبها اللحظة الحالية.

لهذا السبب ولأسباب أخرى، أعدت منصة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للعدالة المناخية، قاموس مصطلحات العدالة المناخية، الذي هو بين يديك الآن، بهدف المساعدة في فهم الأزمة واتخاذ إجراءات ملموسة من قبل المجتمعات والمنظمات.

ينقسم هذا القاموس إلى خمسة أقسام تتعلق بـ:

1) **العدالة المناخية:** كيف طورت الحركات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم سردها الخاص حول الأزمة في مواجهة السرديات المؤسسية؟

2) **الحلول الكاذبة:** الأدوات والآليات التي تعمل على تشتيت الانتباه عما نحتاج إليه حقًا لمواجهة أزمة المناخ.

3) **لغة تغير المناخ:** المصطلحات الفنية المذكورة أعلاه.

4) **استراتيجيات الشركات والدول:** كيف يسعى الملوثون الكبار إلى التهرب من مسؤولياتهم والاستمرار في نشاطهم الملوث باستخدام حلول كاذبة.

5) **مقترحات الشعوب وحلولها:** بناء أمل جماعي.

نحن ندرك أن هذا الجهد الأولي ليس شاملاً. ولكن من خلاله، نسعى إلى توسيع وجهات نظرنا، والمساهمة في الكشف عن الحلول الزائفة، وقبل كل ذلك، فهم وتسليط الضوء على المقترحات الخاصة بالعدالة المناخية.

1

العدالة المناخية

انهيار المناخ/ أزمة المناخ

لقد تغير المناخ دائما. ومع ذلك، فإن النشاط البشري الحديث، المتجذر في استهلاك الطاقة القائم على الوقود الأحفوري، تسبب في انهيار نظام الأرض مما أدى إلى تغيرات مفاجئة ومتسارعة وغير متوقعة في المناخ بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري.

يشير مفهوم الانهيار/ الأزمة هذا إلى عدم استدامة الحياة البشرية وغير البشرية على الأرض بسبب الأبوية المهيمنة، والعنصرية المتمركزة حول الإنسان، الذكورية، التنظيم النوعي والاستعماري للهياكل الاجتماعية الحديثة، على حساب التنوع البيولوجي والمياه والتربة وغيرها من عناصر الطبيعة.

في السنوات الأخيرة، أدى ذلك إلى تسريع الدورات الإيكولوجية والتأثير عليها، مما أدى إلى تغييرات في النظام الإيكولوجي بعضها لا رجعة فيه.

هذه الأزمات المتعددة والمترابطة، الاقتصادية، والصحية، والسياسية، والرعاية، من بين العديد من الأزمات الأخرى، تزيد من الحاجة إلى نهج جديد في الحياة يجدد ويصلح ويعالج ويعيد تنظيم الروابط بين البشرية والطبيعة لوقف الانهيار.

الديون البيئية والديون المناخية

الديون البيئية هي ديون مدينة بها بلدان الشمال لشعوب ودول الجنوب. ومسؤولية الشمال تجاه كوكبنا، تتمثل في تدميره التدريجي لأنظمة الإنتاج والاستهلاك.

يمكن إرجاع هذا الدين إلى الحقبة الاستعمارية وهو مستمر في النمو حتى يومنا هذا. حيث تشكل أعمال النهب والانتفاع والتدمير والتخريب، مثل استخراج النفط والتعدين وإزالة الغابات والإضرار بالتنوع البيولوجي وتلوث الطبيعة بشكل عام، جزءًا من هذا الدين.

كما يشمل الدين التبادل البيئي غير العادل: أي السلع المعدة للتصدير- المواد الخام في المقام الأول- التي تنتج دون اعتبار للأضرار الاجتماعية والبيئية، مثل سرقة الملكية الفكرية وحق الانتفاع المرتبط بمعرفة الأسلاف بالبذور والنباتات؛ استخدام وتدهور الأراضي والتربة والمياه والهواء للزراعة الأحادية؛ إلقاء القمامة والنفايات السامة في دول «العالم الثالث»؛ والآثار الأخرى للرأسمالية العالمية والصناعية.

نتيجة لذلك، فإن السيادة الغذائية للمجتمعات المحلية، وأساليب الحياة، وسبل العيش معرضة للخطر.

ديون المناخ هي جزء من الديون البيئية. في جوهرها، تشير ديون المناخ إلى الاستيلاء غير المشروع على الغلاف الجوي وقدرة الأرض على امتصاص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الاستخراج غير المتناسب للوقود الأحفوري والاحتراق.

تلوث الهواء هو السبب الرئيس لظاهرة الاحتباس الحراري وأزمة المناخ الناجمة عنه، والتي تؤثر على شعوب الجنوب الأكثر ضعفا.

العنصرية البيئية

على الرغم من أن كل شخص يتأثر بالأحداث المناخية المتطرفة، إلا أن البعض ليس لديه القدرة على مواجهتها والتغلب عليها بنفس السهولة.

وقد تبين أن الدول التي استغلها الاستعمار تاريخيا، والتي تعرضت للتمييز ضدها واستبعادها من قبل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية التي تفضل عددا صغيرا من النخب (البيض عموما)، معرضة للخطر بشكل مفرط لأنها مضطرة للعيش في مناطق عالية الخطورة.

هذه الدول لديها موارد مالية أقل. وفي الوقت نفسه، تتوزع سياسات المساعدات والتعافي من الكوارث بشكل غير متساو، مما يعود بالنفع على المجتمعات البيضاء الغنية على حساب مجتمعات السود والسكان الأصليين والفلاحين والعمال، من بين مجتمعات أخرى. العنصرية البيئية تكشف وتديم إرث الاستعمار.

الجنوب العالمي / الشمال العالمي

أصبح مصطلح «الجنوب العالمي» شائعًا بشكل متزايد. ومع ذلك، غالبًا ما يستخدم بطريقة متناقضة ومربكة. على سبيل المثال، يستخدم حصريًا في بعض الأحيان للإشارة إلى الجنوب جغرافيًا أو بالتبادل مع مصطلح «البلدان النامية».

في أوقات أخرى، يشير إلى المجتمعات الأكثر ضعفًا، بغض النظر عن جغرافيتها.

لذلك، من المهم تطوير تعريف يساعد في بناء سرد للتغيير المنهجي.

هناك خطر من أن المصطلح نفسه قد يستخدم لطمس وإخفاء أوجه عدم المساواة والظلم داخل بلدان الجنوب العالمي.

لا يمكن لهذا المفهوم أن يلمح إلى الأوليغارشية ورجال الأعمال وملاك الأراضي والمديرين وممثلي الشركات على المستوى الوطني في البلدان «الجنوبية» أو «النامية».

لذلك، يجب أن يشير «الجنوب العالمي» إلى الآتي:

أ) المجتمعات المحلية، ومجموعات السكان الأصليين، والفلاحين، والمنظمات الإقليمية التي تقع ضحية لتأثيرات الرأسمالية والنظام الأبوي والاستعمار والعنف الهيكلي وسياسة التنمية الاستخراجية.

ب) السكان الضعفاء الذين شردوا وضحوا وتلوثوا واضطهدوا سياسيا وتعرضوا للترهيب والتهديد من قبل الشركات والنظام المالي والدول.

بهذه الطريقة، يشمل هذا التعريف الجديد مجتمعات الجنوب العالمي في الولايات المتحدة وأوروبا التي تعاني من هذه الظروف أيضًا.

من ناحية أخرى، يجب أن يشير مصطلح «الشمال العالمي» إلى الدول والمؤسسات الحدودية الإقليمية والشركات والنخب والشركات الزراعية والأوليغارشية والمؤسسات المالية وكذلك الأفراد والكيانات التي تسهل و/ أو تستفيد من الاستغلال والنهب واكتناز الثروة. .

وبذلك، يشمل هذا التعريف كيانات الشمال العالمي في بلدان الجنوب.

المسؤولية التاريخية / مسؤولية الملوثين الكبار

لا شك أن حفنة من الكيانات تتحمل مسؤولية تاريخية عن أزمة المناخ.

وقد تركزت المناقشات في المفاوضات المتعددة الأطراف حول هذا الموضوع على مسؤوليات الدول فقط، مع التركيز على المسؤولية التاريخية لمعظم البلدان المتقدمة.

تتصدر الولايات المتحدة هذه القائمة، تليها أوروبا والدول الصناعية الأخرى. لقد استغلت هذه البلدان الوقود الأحفوري لتطوير صناعتها، وإقامة علاقات استعمارية، والتحكم في الوصول إلى الموارد، وتحقيق الربح.

ومع ذلك، لتجنب المبالغة في التبسيط، يجب أن يأخذ هذا التحليل أيضًا في الاعتبار أوجه عدم المساواة والتفاوتات داخل كل دولة.

وبالتالي، فإن مناقشة المسؤولية التاريخية لابد وأن تأخذ في الاعتبار الأرباح الهائلة التي حققتها الشركات الوطنية العامة والخاصة، والأوليغارشية، والنخب المالية، فضلا عن مسؤولية الجهات الفاعلة السياسية وصناع القرار الذين سمحوا وأخفوا تستروا على ممارسات مثل نزع الملكية، وتدمير الطبيعة، وانتهاكات الحقوق، وبناء نظام يساعد في الإفلات من العقاب.

في الوقت نفسه، يجب ألا تُنسب الديون المناخية إلى مجتمعات السكان الأصليين أو العمال أو المهاجرين المحرومين. كما أن هناك نخب في الجنوب يساهم موقفها الإمبريالي في الاحتباس الحراري.

النازحون داخليًا (IDPs) واللاجئون بسبب المناخ

يضطر المزيد والمزيد من الناس إلى الهجرة بسبب الكوارث أو تغير المناخ المفاجئ.

يتزايد عدد النازحين داخل بلدهم (النازحون داخليا IDPs)، والنازحون خارجيا (اللاجئون)، وعديمي الجنسية (أولئك الذين لا يحملون جنسية أي بلد).

يعاني الناس في جميع أنحاء العالم من آثار أزمة المناخ (مثل الرياح الموسمية والانهيارات الأرضية والجفاف والفيضانات والأعاصير).

لكن الآثار غير متناسبة في البلدان المعرضة للخطر بشكل أكبر، أو البلدان التي تشهد صراعًا، أو البلدان التي يتحمل فيها الملوثون الكبار ديونًا بيئية أو اجتماعية مهمة. هذه البلدان تحتاج إلى دعم أكبر.

في حالات الضعف والنزوح والهجرة القسرية ، يكون كبار السن والنساء والأطفال هم الأكثر تضررًا.

الانتقال العادل.. انتقال بواسطة الناس ومن أجلهم

الانتقال العادل هو مفهوم دائم التغير ومتنازع عليه، يأخذ أشكالًا مختلفة من أصوله في النقابات العمالية إلى الوقت الحاضر.

بدأت العديد من المنظمات والشركات والدول في استخدام المصطلح ديماجوجيًا لإخفاء الحلول الزائفة أو تبرير استمرار نموذج التنمية الذي يقودنا بلا هوادة نحو الانهيار البيئي.

يجب عدم الخلط بين الانتقال العادل وبين «الحق في التنمية» أو استخدامه لتجنب حدوث تحول عميق في المجتمع والاقتصاد.

من منظور العدالة المناخية، يجب أن يركز الانتقال العادل على حماية وعدالة الطبيعة والمجتمعات والشعوب التي تأثرت تاريخيًا بالسياسات العنيفة للتنمية الاستخراجية.

الانتقال العادل هو المسار الذي نسلكه نحو تغيير جذري عميق للناس والطبيعة.

التغيير المنهجي

إن الأدلة الدامغة على تأثير تغير المناخ تؤكد الأسباب الهيكلية لأزمة المناخ بما لا يدع مجالا للشك.

الرأسمالية- كنظام اقتصادي وتنظيمي، عالمي ومؤسسي، يسعى لتحقيق النمو الاقتصادي وتركيز الثروة كهدف وحيد- تدمر الحياة على الأرض.

إذا أردنا معالجة الأسباب الهيكلية لتغير المناخ، يجب أن نسعى إلى تغيير منهجي.

على الرغم من أننا قد لا نرى حتى الآن بوضوح تفاصيل ما يعنيه هذا، إلا أننا نعلم أننا بحاجة إلى انتقال يعيد هيكلة نماذج التنظيم الاجتماعي لدينا ويعيد الانسجام مع الطبيعة، مع تعزيز العدالة الاجتماعية والإنصاف.

مثل هذا التغيير المنهجي يجب أن يقضي على الرأسمالية وعلاقات قوتها، فضلا عن الاستخراجية، والنظام الأبوي، والعنصرية، والاستعمار، والتمييز بين الأنواع، والطبقية.

يجب أن تضع شبكات الحياة المشتركة والجماعية والمجتمعية والرعاية وشبكات الحياة في صميم التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، وتوزيع الثروة بالتساوي، واستهلاك ما هو ضروري فقط، وتوفير حياة مرضية- خاصة لأولئك المهمشين تاريخيا والنازحين والمتأثرين بنظام تراكم الثروة.

يجب أن يحترم هذا النموذج الجديد حقوق الإنسان داخل مجتمعات السكان الأصليين ومجتمعات الأجداد والنساء والفلاحين والعمال، وكذلك حقوق الطبيعة.

2

حلول خاطئة

الطاقة الحيوية مع احتجاز الكربون وتخزينه (BECCS)

BECCS هي عملية لإنتاج الطاقة عن طريق حرق الكتلة الحيوية على نطاق واسع، ثم القضاء على فائض ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي بمساعدة الآلات الصناعية.

يتضمن هذا الاقتراح أيضًا الترويج لتقنيات اصطناعية أخرى، مثل احتجاز الكربون وتخزينه، عبر استخدام أجهزة ضخمة لامتصاص ثاني أكسيد الكربون وإعادة حقنه في أحواض الكربون مثل التربة والمحيطات (اقرأ أكثر عن الهندسة الجيولوجية).

اقترحت الشركات هذه العملية كأداة أخرى فيما يسمى بمكافحة الاحتباس الحراري.

بالنسبة للمنظمات التي تروج للعدالة المناخية، فإن BECCS هي وسيلة إلهاء محفوفة بالمخاطر وغير صالحة ومكلفة وخطيرة، وتعمل على تحويل الانتباه عن التخفيض الحقيقي والجذري للانبعاثات الضرورية بشكل عاجل لتجنب أزمة المناخ.

حاولت شركات الوقود الأحفوري تقديم هذا الاقتراح كصيغة سحرية لمعالجة تغير المناخ، والسعي للاستفادة من تدمير النظم البيئية والمجتمعات.

تراهن هذه الشركات، والحكومات التي تدعمها، بكل قوة على هذا النوع من الهندسة الجيولوجية ذات الفعالية المشكوك فيها أو التكنولوجيا المعيبة والمحفوفة بالمخاطر، بدلاً من الاستثمار في مشاريع الطاقة النظيفة التي تزيد من سيادة الطاقة أو تتبع مسارات أخرى لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (على سبيل المثال، الاحتفاظ باحتياطيات الوقود الأحفوري في باطن الأرض ووقف استخراجها)- وهو الإجراء المطلوب حقًا لوقف حالة الطوارئ المناخية.

أسواق الكربون

تسمح أسواق الكربون للشركات بشراء إعفاءات رخيصة من لوائح انبعاثات ثاني أكسيد الكربون CO2 على مستوى الأمم المتحدة أو المستوى الوطني.

كما أنها تسمح لأي شخص بشراء شهادة تدعي أن تلوث CO2 قد تم «تحييده».

وتصدر هذه الإعفاءات والتصاريح جزئيا عن الشركات والدول التي تشارك في أنشطة «تنظف» الأرض أو تستثمر في أنشطة رأسمالية تعتبر «أقل تدميرا من المعتاد».

على سبيل المثال ، يمكن لمحطات توليد الطاقة في أوروبا الاستمرار في تلويث الهواء بثاني أكسيد الكربون CO2 أثناء شرائها شهادات تظهر أنها تستعمر قدرة التمثيل الضوئي للغابات في أمريكا اللاتينية أو إفريقيا أو آسيا أو أنها تطلق كمية أقل من الميثان مما يقولون إنه طبيعي.

انتشرت أسواق الكربون في جميع أنحاء العالم منذ 1990s وهي الآن تمثل الاستجابة الرسمية الرئيسية لأزمة المناخ في العديد من الأماكن. وبنيت بالأساس على النموذج الأمريكي لأسواق الخدمات الاستشارية البيئية من 1970s - 1990s.

كما أنها مرتبطة بالمخططات النيوليبرالية التي سمحت للشركات بتوفير المال من خلال عدم الامتثال للتشريعات البيئية الأمريكية التي دخلت حيز التنفيذ في 1960s و1970s.

يعتمد جزء كبير من الرأسمالية الخضراء الجديدة على أسواق الكربون، بدعم من الشركات الرائدة في صناعات التعدين والنفط والتصنيع الشامل والتكنولوجيا الرقمية والطيران والنقل البحري، من بين أمور أخرى، فضلا عن المنظمات غير الحكومية في وول ستريت وواشنطن مثل صندوق الدفاع البيئي والحفاظ على الطبيعة.

جميع وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والحكومات في جميع أنحاء العالم والآلاف من الباحثين الجامعيين يؤيدون أسواق الكربون.

حياد الكربون

تروج الشركات والحكومات لـ «حياد الكربون» باعتباره «تغييرا جذريا» مفترضا من شأنه أن يوازن بين انبعاثات غازات الدفيئة «إلى أقصى حد ممكن».

يفترض هذا الاقتراح أن كل طن من CO2 الأحفوري يساوي طنا تمتصه النباتات والمحيطات والتربة والصخور.

لكن هذا يتجاهل التمييز بين نوعين من الكربون: أحدهما مستخرج من حفريات مدفونة منذ ملايين السنين والآخر موجود في دورة الكربون الطبيعية في التروبوسفير، حيث تبدأ الحياة.

بموجب هذه الرؤية، ولتحقيق الحياد الكربوني، يجب زراعة ملايين الأشجار «للتعويض» عن الكربون المخزن حاليا في النباتات والأراضي الرطبة والتربة والمحيطات، أو من خلال مشاريع BECCS وغيرها من المقترحات.

على الرغم من أن مصطلح حياد الكربون هذا ليس له أساس علمي، إلا أنه من الناحية العملية، يديم الاعتقاد بأن التكنولوجيا سوف «تنقذنا» ويخفف من الشعور بالإلحاح حول الحاجة إلى وقف استخراج الوقود الأحفوري.

تسعى الشركات إلى مبدأ «الحرق الآن، والتعويض لاحقا» أو، بعبارة أخرى، «الدفع مقابل التلوث»، وبالتالي، تستمر انبعاثات الكربون في الزيادة.

وقد أدى ذلك أيضا إلى تسريع تدمير العالم الطبيعي من خلال زيادة معدل إزالة الغابات ودرجة حرارة الكوكب.

لا يمكن لأي نموذج يعتمد على النفط ويستهلك طاقة عالية أن يكون محايدا للكربون.

الزراعة الذكية مناخيا (CSA)

قدمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) هذا المصطلح في عام 2010، وتم إطلاق التحالف العالمي للزراعة الذكية مناخيا (GACSA) رسميًا في COP24 في نوفمبر 2014.

الزراعة الذكية مناخيا CSA هو اقتراح لتحويل وإعادة توجيه النظام الزراعي، بهدف دعم صناعات الأعمال الزراعية الضخمة.

أَعلن عن الزراعة الذكية مناخيا كوسيلة فعالة لضمان الأمن الغذائي في مناخ متغير. ولكنها في الواقع، تهدف إلى تشريد الزراعة الأسرية والفلاحية وإنهاء المعارف والتقنيات الزراعية التقليدية بما في ذلك رعاية وصيانة مجموعة متنوعة من البذور الهجينة التي طورتها ومارستها مجتمعات الفلاحين منذ زمن سحيق.

تؤدي الزراعة الذكية مناخيا إلى احتكار استخدام المياه، واحتلال الأراضي، والاعتماد على الكيماويات الزراعية السامة والبذور المعدلة وراثيا التي تسيطر عليها الشركات.

لهذه الأسباب، نددت حركات ومنظمات الفلاحين، وكذلك جميع الذين يعارضون الحلول المناخية الزائفة، بالزراعة الذكية مناخيا.

إنها تزيد فقط من أرباح وسيطرة الشركات الكبرى المالكة للمزارع Big Ag، وفي الوقت نفسه، تفيد وتعزز أسواق الكربون.

إزالة الكربون

يشير مصطلح إزالة الكربون إلى الإجراءات التي تسمح لنموذج النمو الاقتصادي غير المحدود بالاستمرار مع انبعاثات أقل من CO2.

لكنه في حقيقة الأمر، يجب أن يشير إلى القضاء على استهلاك الوقود الأحفوري الذي يعتمد تركيبه الجزيئي على الكربون والذي يطلق احتراقه ملوثات تؤثر على صحة الناس والنظم الإيكولوجية، مثل غازات الدفيئة التي ترفع من متوسط درجة حرارة الأرض وتؤثر على المناخ على مستوى العالم.

يعتبر ثاني أكسيد الكربون CO2 هو الأكثر وفرة بين هذه الغازات الناجمة عن النشاط البشري.

الهندسة الجيولوجية

الهندسة الجيولوجية هي استجابة خاطئة وخطيرة لأزمة المناخ مدفوعة من قبل الحكومات والشركات التي تروج لمخططات افتراضية للتدخل البشري على نطاق واسع في المحيطات والتربة والغلاف الجوي، بهدف «الحد من تغير المناخ».

تروج الهندسة الجيولوجية «للحلول» القائمة على التكهنات والتلاعب بالعلوم، والتي ستنمو لتصبح فرصًا تجارية مربحة.

لا يوجد دليل على أن هذه المقترحات ستكون فعالة. ومع ذلك، هناك قلق متزايد بشأن عواقبها المحتملة والمدمرة والهائلة التي قد تترتب على المناخ والطبيعة وسبل عيش الناس.

ستزيد هذه المقترحات بشكل غير متناسب من التأثيرات- بعضها لا رجعة فيه- على الأرض والمجتمعات المحلية، وخاصة تلك الموجودة في جنوب الكرة الأرضية.

تقترح الهندسة الجيولوجية معالجة أعراض تغير المناخ، لكنها تتجاهل أسبابه الهيكلية، وتفتح الأبواب لاستمرار استخراج الوقود الأحفوري واستهلاكه.

وتشير إلى أن الجنس البشري سوف يطور قريبًا التكنولوجيا لتجنب وعكس الانهيار المناخي.

لقد ثبت أن هذه التقنيات مثيرة للجدل لدرجة أن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي أقرت وقفاً اختيارياً للهندسة الجيولوجية في عام 2020.

انتهك الوقف أكثر من مرة وبشكل متكرر، من خلال مشاريع مثل: إدارة الإشعاع الشمسي عن طريق حقن الهباء الجوي في طبقة الستراتوسفير، أو تبييض السحب، أو إطلاق طلقات نارية في السماء لتبديد المطر، أو توزيع ميكروبيدات زجاجية في المحيط وعلى الأسطح المتجمدة في ألاسكا.

الحلول القائمة على الطبيعة (NbSs)

الحلول القائمة على الطبيعة (NBS) هي «حلول» للرأسمالية لمواصلة الاستخراج من الطبيعة وتدميرها.

استخدم المصطلح لأول مرة في حوالي عام 2009. وتعد الحلول القائمة على الطبيعة (NBS) مدعومة من قبل الأمم المتحدة وشركات النفط مثل Shell و Chevron و Total و ENI و BP وشركات التعدين مثل BHP ومنظمات حماية الطبيعة مثل IUCN و The Nature Conservancy و Conservation International.

من خلال الحلول القائمة على الطبيعة (NBS)، يمكن للشركات تبرير تلوثها، مدعية أنه «ليست هناك حاجة لترك الوقود الأحفوري في الأرض؛ ولا حاجة لوقف الزراعة الصناعية أو التعدين»، لأنه من المفترض أن «الأشجار والتربة والمحيطات يمكنها امتصاص ثاني أكسيد الكربون الناتج عن الوقود الأحفوري».

تفضل هذه الشركات الأراضي المجردة من المجتمعات والسكان الأصليين والفلاحين. وعندما لا يكون ذلك ممكنًا، تسعى الشركات إلى دفع بنسات قليلة مقابل خدماتها البيئية.

كما تسمح NbSs بالاستيلاء على هذه الأراضي للتعويض عن فقدان التنوع البيولوجي أو تلوث المياه نتيجة الزراعة الصناعية أو الاستخراج.

صافي الانبعاثات الصفرية

يستخدم صانعو القرار والمسؤولون الحكوميون والكيانات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية (IFIs) والمنظمات غير الحكومية والشركات عبر الوطنية، بشكل متزايد، مصطلح «صافي الصفر» أو «صافي الانبعاثات الصفرية» كاستراتيجية لغسل صورتهم والتهرب من المساءلة وتشتيت الانتباه وإرباك الجمهور لتجنب معالجة أزمة المناخ بجدية.

يخفي مصطلح «الصفر الصافي» الاعتقاد بأن الملوثين يمكنهم الاستمرار في التلوث كالمعتاد- أو حتى زيادة استهلاكهم للوقود الأحفوري- من خلال «تعويض» انبعاثاتهم بطرق مختلفة.

يحول هذا النموذج الانبعاثات إلى معادلة رياضية مبسطة: «طرح» إجمالي كمية الانبعاثات المضافة في منطقة ما من منطقة أخرى.

تخفي فكرة صافي الصفر حقيقة مغايرة: التلوث المستمر، ودعم تجارب الهندسة الجيولوجية الخطرة، وتشجيع مزارع الأشجار والزراعة الأحادية، وتطوير مشاريع مثل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها REDD+ أو الحلول القائمة على الطبيعة (NbSs)- كل ذلك لتوليد أعمال كبيرة، مثل أنظمة تداول الانبعاثات، بحيث يمكن لأولئك الذين يتحملون المسؤولية التاريخية عن أزمة المناخ الاستمرار في جني الأرباح دون معالجة الأسباب الهيكلية للأزمة.

إن تطبيق هذه الحلول الخاطئة لن يؤدي فقط إلى تسريع أزمة المناخ؛ بل سيزيد من عدم المساواة والظلم البنيوي، وسيحكم على المجتمعات المهمشة والضعيفة تاريخياً بظروف معيشية أسوأ تدريجياً- مما يزيد من ضعفهم.

آليات التعويض

أنشأت وجهة النظر الفوقية للإدارة البيئية سردا لفهم وقياس آثار النشاط البشري (الاستثمار الرأسمالي الكبير في المقام الأول) على النظم الإيكولوجية من خلال النظريات الاقتصادية الليبرالية مثل الاقتصاد البيئي.

وتدعي هذه التدخلات تجنب الأضرار البيئية ومنعها وتخفيفها وتعويضها، بهذا الترتيب.

للتشبيه: آلية التعويض تشبه إغداق النساء بالهدايا «لتعويض» العنف اليومي ضدهن.

ويجري تنفيذ التعويضات في مجالات مختلفة مثل دورة الكربون أو فقدان التنوع البيولوجي.

ينبغي أن يكون واضحا أن خطة التعويض تفترض «التعويض» عن الأضرار البيئية أو شراء «شهادات تعويض التنوع البيولوجي» من أجل تدمير التنوع البيولوجي، في نفس المكان أو بعيدًا.

يمكن أن تؤدي السدود الضخمة ومحطات الطاقة الكهرومائية واسعة النطاق والمناجم وآبار النفط والطرق السريعة وغير ذلك إلى انقراض أنواع النباتات والحيوانات.

هل من الأخلاقي حقًا الحديث عن تعويض حياة بأخرى؟

يعمل التعويض باستخدام المعادلات التالية: إذا دمرنا التنوع البيولوجي هنا، فيمكننا الحفاظ عليه في مكان آخر حيث توجد أنواع حيوانية ونباتية مماثلة، وإذا أطلقنا غازات الدفيئة هنا، فبوسعنا أن ندفع للحصول على أرصدة الكربون، من خلال مشاريع خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها REDD، أو أسواق الكربون، أو في أي مكان آخر.

ومن ثم، فإن الطريقة ليست مصممة لمنع الأضرار، بل للسماح بتكثيفها، مع الحصول على تصاريح «لتعويضها».

بعيدًا عن الاهتمام بالنظام البيئي للأرض والمناخ، يثير هذا المنطق أيضًا مسألة الحفاظ على الشركات: يتم خصخصة الأراضي كمصادر للخدمات البيئية ولتوليد تصاريح تعويض.

توفر آليات السوق هذه الفرصة لكبار الملوثين وكيانات حماية البيئة عبر الوطنية للسيطرة على الأراضي من أجل الربح كواجهة للاستمرار في التلوث.

غالبًا ما ينشئون جزرًا صغيرة «محمية» تحل محل المجتمعات الشرعية والأسلاف الذين حافظوا على الأرض بشكل متناغم من خلال حكمتهم وممارساتهم.

الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD)

واحدة من الوظائف البيئية العديدة للأشجار والشجيرات، أثناء نموها، هي التقاط الكربون.

عندما تقطع شجرة، يتم إطلاق هذا الكربون في شكل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. لهذا السبب، يعد تدهور الغابات وإزالتها مساهمة رئيسية في تغير المناخ.

خلال COP13 في بالي في عام 2007، أقر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ REDD كأداة لمكافحة تغير المناخ.

لسوء الحظ، أدى هذا المفهوم إلى تفاقم الوضع بدلاً من تحسينه.

لا تحاول آليات REDD + تجنب الانبعاثات أو إزالة الغابات؛ إنها تعمل فقط على تقليل انبعاثات ما كان يمكن أن ينبعث في الأصل من خلال إزالة الغابات.

تؤدي هذه الآليات إلى عدة مشاكل مختلفة:

1. أصبح ينظر إلى الغابات والأدغال على أنها مجرد بالوعات للكربون، في تجاهل واضح لوظائفها الحيوية الأخرى للثقافات والنظم الإيكولوجية: فإذا كانت الشجرة مفيدة فقط لتخزين الكربون، فإن غابة الزراعة الأحادية (المعروفة أيضا باسم الصحراء الخضراء، الخالية من التنوع والخطرة على المياه والتربة) لا تقل قيمة عن الأنواع المختلطة والغابات النابضة بالحياة التي، بالإضافة إلى دورها في دورة الكربون، لا غنى عنها لتنظيم تدفقات المياه، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وضمان صحة التربة، من بين أمور أخرى.

2. في كثير من الحالات، تمنح REDD + امتيازات للشركات الكبيرة الملوثة (يشار إليها أيضا باسم «رعاة البقر الكربوني») والمضاربين الماليين، حيث تحسب قيمة الغابة وفقا لكمية الكربون المخزنة فيها. بهذه الطريقة، تصبح الغابة مجرد بضاعة.

REDD آلية معقدة. إحدى الطرق الأساسية التي تعمل بها هي كما يلي: يقدم مشتري أرصدة الكربون لمجتمع محلي (غالبا ما يكون مالكا أصليا أو راعيا للغابات) أموالا تعويضية لعدم تدمير أراضيه- التي لم يكن يخطط لتدميرها من الأساس وكان يحافظ عليها بالفعل.

في المقابل، يتلقى المشتري تصاريح الكربون التي يمكن أن يستخدمها الملوثون أو كأصل مالي.

غالبًا ما يوقعون عقودًا قد تكون سرية أو حتى مكتوبة بلغات لا تتحدث بها المجتمعات المعنية- لفترات تصل إلى 100 عام، مع إمكانية التمديد.

3. REDD + تحول العلاقات الثقافية بين الشعوب والطبيعة غير البشرية. حيث تحرم هذه المشروعات المجتمعات من علاقاتها مع الطب والغذاء والمنزل والروحانية مع أراضيها.

علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي إلى خلق ضغط لإزالة الغابات، لأن النظام يعتمد على خلق مخاطر على النظم الإيكولوجية داخله، وهو حافز ضار.

4. تقيس عقود REDD + الغابات من حيث أرصدة الكربون، مما يجعلها ليست أكثر من تفويض مطلق لمواصلة التلوث.

على سبيل المثال، تحصل شركة النفط التي تشتري عددًا معينًا من أرصدة الكربون من غابة ما، تم الحفاظ عليها بالفعل باستخدام الأساليب التقليدية، على «تراخيص أو تصاريح أو شهادات» لإصدار كمية مماثلة من غازات الاحتباس الحراري في أي مكان في العالم.

لذلك، من الواضح أن خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها لا يساعد في مكافحة تغير المناخ، بل إنه يشكل في الواقع انتهاكا للحقوق الإقليمية للمالكين الحقيقيين للغابات، والمجتمعات التي تعتني بالأرض، والذين يفهمون المساهمة الأساسية لأشجار المانغروف والأدغال وأراضي الخث والغابات وغيرها في جمال الحياة على الأرض وتعقيدها.

٥. تنتهك مشاريع REDD + حقوق الطبيعة: فهي تحظر الاستخدام التقليدي للغابات، ولا يمكن إعادة إنشاء التنوع البيولوجي، وتسمح باستمرار انبعاثات CO2، وتلويث المياه وتدمير التنوع البيولوجي.

تحويل النفايات إلى طاقة

في نظام يولد كميات متزايدة من النفايات، نواجه بحثًا محمومًا عن حلول قصيرة المدى مثل دفن أو حرق النفايات (وتحويل النفايات إلى طاقة).

ينتج عن هذا الاستخدام المفترض للنفايات للحصول على الطاقة منتجات ثانوية سامة، وتلويث للهواء، كما يساهم أيضًا في تغير المناخ. في النهاية تحول تكاليف ذلك كله إلى الأشخاص والبيئة.

تنتج محارق النفايات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (لكل ميغاواط / ساعة) أكثر من الفحم أو الغاز الطبيعي أو محطات توليد الطاقة التي تعمل بالنفط.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الحرق هو أغلى طريقة لتوليد الطاقة ومعالجة النفايات، مما يخلق عبئًا اقتصاديًا كبيرًا على المدن.

فكرة أن النفايات تختفي أو يعاد استخدامها تثبط الجهود المبذولة لتقليل النفايات وتثبط الاهتمام بالطبيعة، مما يخلق حافزًا ضارًا لتوليد المزيد من النفايات.

3

مصطلحات تغير المناخ

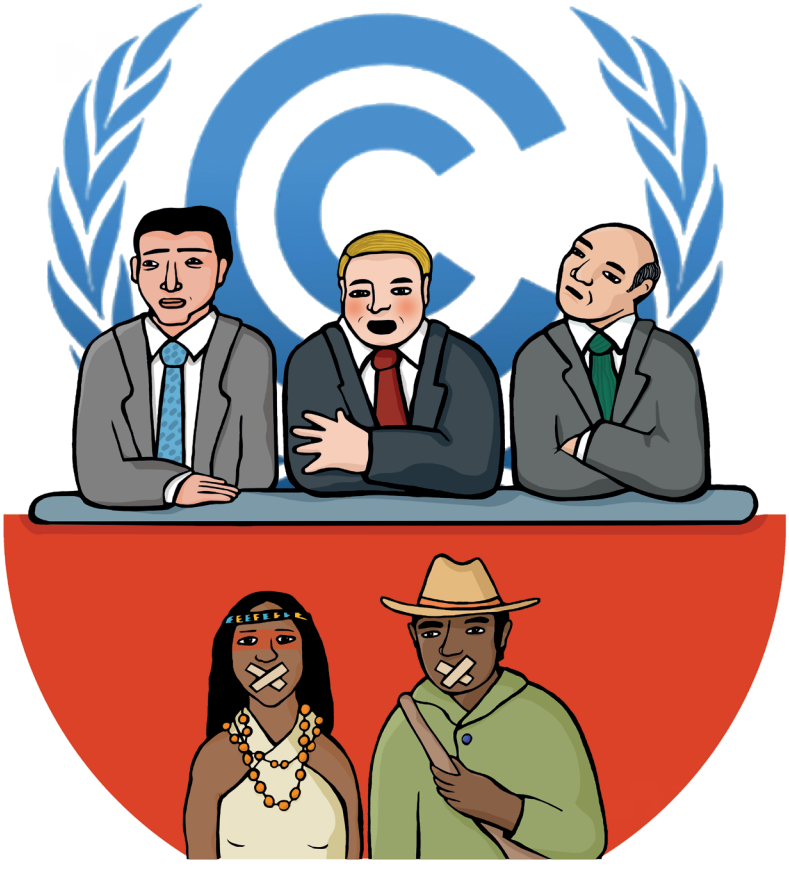

التكيف

جنبا إلى جنب مع التخفيف، يستخدم مصطلح التكيف على نطاق واسع من قبل الأمم المتحدة منذ عام 2000 لتجنب مناقشة سياسات النفط والرأسمالية واستخراج الوقود الأحفوري واحتراقه.

كهدف دولي رسمي للعمل المناخي، يعني التكيف إعداد الرأسمالية لمناخ متقلب لا يمكن التنبؤ به بشكل متزايد.

كما هو الحال مع التخفيف (انظر أدناه)، فإن الفكرة هي أن المناخ هو نوع من «الطبيعة» التي لا علاقة لها بـ «المجتمع» والتي لا يمكن فهمها بالكامل إلا من قبل العلماء المحترفين.

لذا، مع تغير المناخ، سوف يتشاور القادة السياسيون مع هؤلاء العلماء حول أفضل السبل التي تمكن المجتمعات من التكيف حتى تتمكن الرأسمالية المعتمدة على النفط من الاستمرار.

ميزانية الكربون

دخل مصطلح «ميزانية الكربون» قاموس العلماء والاقتصاديين والحكومات في 1990s. والآن يستخدم على نطاق واسع. وهو أحد مصطلحات تغير المناخ الأساسية، بما في ذلك من قبل العديد من المنظمات المتحالفة.

الفرضية الأساسية هي أن أزمة تغير المناخ ناجمة عن هجرة جزيئات ثاني أكسيد الكربون CO2 إلى المكان الخطأ: الغلاف الجوي.

وفقا لهذا المنطق، فإن أفضل طريقة لمعالجة تغير المناخ ليست معالجة الرأسمالية التي تعمل بالوقود الأحفوري، بل وقف هجرة CO2 للغلاف الجوي.

يشير مفهوم ميزانية الكربون إلى أن أعضاء الأمم المتحدة يجب أن يتوصلوا إلى اتفاق حول كمية ثاني أكسيد الكربون CO2 التي سيسمح بوصولها إلى الغلاف الجوي.

بعبارة أخرى، يتعين عليها أن تقرر مقدار ما تبقى من «ميزانية الكربون العالمية» ومن سيسمح له باستخدامها.

لذلك، يبدو أنه عندما تنفد هذه الميزانية، سيتدخل قادة العالم لمنع أي جزيئات CO2 أخرى من الوصول إلى الغلاف الجوي.

المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة (CBDR)

يشير CBDR إلى أحد المبادئ التي اعتمدتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1992، والتي تضع المسؤولية عن أزمة المناخ على بلدان الشمال العالمي (المعروفة باسم بلدان «الملحق 1»).

وتشمل هذه الالتزامات تطوير جداول الأعمال والبرامج والقرارات لمعالجة تغير المناخ.

هذا المفهوم يعني أن بلدان الجنوب العالمي، على الرغم من أنها ليست مسؤولة عن المشكلة، يمكن أن تساعد في التخفيف من أزمات المناخ بما يتماشى مع مسؤوليتهم المتباينة.

بعبارة أخرى، فإن البلدان التي لم تتسبب في أزمة المناخ والأكثر عرضة للكوارث المناخية مضطرة- بطريقة إمبريالية وعنصرية واستعمارية- إلى القيام بأدوار ووظائف في:

أ) هيكل مبيعات الخدمات البيئية، وتسويق النظم البيئية و»أمولة» الطبيعة، ب) خطط لحلول مناخية زائفة، ج) نظام تمويل مناخي بشروط وديون واستثمارات مطلوبة مختلفة.

تلك البلدان التي تسبب تاريخها ونموذجها الاقتصادي في أزمة المناخ تبتز بقية العالم، معلنة أنها لن تتحمل المسؤولية عن هذه الكارثة إلا إذا قبلت الدول الأخرى «مسؤولياتها المشتركة ولكن المتباينة»، وفرضت أعمالها «الخضراء» واقتصادها القائم على التعويض على الجميع.

تشمل مسؤولية الشمال العالمي الاعتراف بالديون المناخية للجنوب- والتي يجب سدادها على الفور.

مؤتمر الأطراف (COP)

مؤتمرات الأطراف (COPs) هي جلسات عمل للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC).

ويرسل كل بلد وفدا من المسؤولين الحكوميين أو وكلائهم المسؤولين عن النهوض بالالتزامات التي وقعتها واعتمدتها الأطراف (أي البلدان).

لسوء الحظ، تموّل وفود دول الشمال العالمي من قبل الشركات والكيانات والنقابات عبر قطاعات النفط والتمويل والخدمات البيئية والطاقة، وبالتالي تمثل هذه الوفود مصالح تلك الكيانات. وبالمثل، يسعى العديد من المسؤولين إلى تعزيز أجنداتهم التجارية الوطنية.

لهذا السبب، فإن مؤتمر الأطراف لا يمثل المصالح البيئية ولا يعززها ولا يعترف بأسباب تغير المناخ بوصفه مشكلة عالمية.

بدلا من ذلك، يفرضون سياسات للرأسمالية الخضراء وتعويضات الكربون من خلال الضغط والفساد والإكراه.

مؤتمر الأطراف هو ببساطة قمة أعمال. لا تناقش خلاله حلول حقيقية مثل إبقاء النفط في الأرض أو أي حلول أخرى يطرحها الناس.

لهذا السبب، منذ المفاوضات الرسمية الأولى، عقد المنظمون قمة شعبية موازية، حيث يعبر ضحايا الكوارث المناخية والمجتمعات التي تقاوم الحلول الزائفة عن حلولهم الحقيقية للاحتباس الحراري.

تخفيف

إلى جانب التكيف، التخفيف هو مصطلح استخدمته الأمم المتحدة على نطاق واسع منذ عام 2000 لتجنب مناقشة سياسات النفط والرأسمالية واستخراج الوقود الأحفوري والاحتراق.

يعني التخفيف جعل تغير المناخ «أقل سوءًا» كهدف رسمي لسياسة المناخ على المستوى الوطني.

الفكرة هي أن المناخ هو جزء من «الطبيعة» لا علاقة له بـ «المجتمع»، وأن العلماء المحترفين فقط هم من يمكنهم فهم تأثيرات زيادة جزيئات ثاني أكسيد الكربون بشكل كامل.

لذلك، فإن أفضل طريقة يمكن للنخب السياسية من خلالها ضمان أن يكون تغير المناخ «أقل سوءا» هي التشاور مع هؤلاء الخبراء حول أرخص الطرق للحد من فائض الجزيئات- مع الاستمرار في استخراج الوقود الأحفوري وحرقه والدفاع عن الرأسمالية.

المساهمات المحددة وطنياً (NDCs)

المساهمات المحددة وطنيا (NDCs) هي جوهر اتفاق باريس. وتشير إلى الجهود المفترضة التي ستبذلها البلدان الموقعة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

تحدد المساهمات المحددة وطنيا خط الأساس لكل بلد لإطلاق خطط تعويض الكربون في جميع أنحاء العالم.

وسيتم تحقيق ذلك من خلال استخدام نتائج التخفيف المنقولة دوليا (ITMOs)، وهي سلع جديدة في سوق المناخ.

وتعمل على النحو التالي: تتعهد دولة من الجنوب العالمي في مساهماتها المحددة وطنيا بأنها ستخفض انبعاثاتها بنسبة مئوية معينة- ولكن يمكنها زيادة هذه النسبة إذا عرضت عليها «مساهمة» اقتصادية.

هذا يحفز البلدان على تضخيم انبعاثاتها غير المشروطة المفترضة في المستقبل، لزيادة الفرق بين هذه الانبعاثات وتلك التي تعتمد على المال.

يباع هذا الاختلاف في شكل ITMOs، وفيما بعد، كتعويضات للكربون، إلى بلدان أخرى ذات خطط تخفيض أقل طموحا.

إن المساهمات المحددة وطنيا مجرد كذبة متنكرة في هيئة تعهدات. وهي حافظات الأعمال الجديدة للدول في مفاوضات المناخ.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي معاهدة تأسيسية للاستجابة السياسية من قبل الدول لمعالجة أزمة المناخ.

اعتمدت في ٩ مايو 1992 ودخلت حيز التنفيذ بعد عامين. وعدلت في عام 1997 مع إضافة بروتوكول كيوتو، الذي أطلق رسميا آليات سوق الكربون.

مؤتمر الأطراف هو الهيئة أو السلطة العليا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

على الرغم من أن تعديلاتها وإضافاتها تسعى إلى وضع تدابير أكثر قوة وملزمة قانونًا، فإن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لم ترق إلى مستوى فعاليتها أو نتائجها المتوقعة، ويرجع ذلك أساسًا إلى سيطرة الشركات.

بدلاً من ذلك، تحول المؤتمر إلى مساحة تفاوضية لعرقلة وتأخير الحلول المناخية العاجلة التي نحتاجها.

اتفاقية باريس

اتفاقية باريس هي معاهدة يتم التفاوض عليها تحت رعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC).

سيترتب على تنفيذ اتفاقية باريس عواقب وخيمة على الشعوب والأراضي والغابات والمناخ والأرض نفسها: فهي تنشئ سوقًا عالمية للكربون وتضاعف الحلول الخاطئة، مما يؤدي إلى تصعيد الأزمة إلى أبعاد مدمرة.

تنهي الاتفاقية مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة (CBDR). وتستند جميع إجراءاتها إلى التعاون الطوعي.

إنها تعزز مشاريع مثل REDD + والعديد من الحلول الخاطئة الأخرى. باختصار، إنها ليست معاهدة لمعالجة تغير المناخ، بل اتفاقية عالمية لتجارة الكربون.

ولا تحاول تدابيرها حتى إبقاء ارتفاع درجة حرارة الأرض دون الزيادات في درجات الحرارة اللازمة لتجنب كارثة مناخية لا رجعة فيها.

لن يعالج تنفيذ اتفاقية باريس أبدًا سبب الاحتباس الحراري، وهو استخراج الوقود الأحفوري وحرقه.

لهذا السبب، يجب على الأشخاص والحركات والمنظمات إدانة ومواصلة مقاومة: الاستخراج، والتوسع في الزراعة الصناعية والإنتاج الحيواني، والتنمية الجامحة والامتداد الحضري، والبنية التحتية غير المستدامة، والطاقة المتجددة للشركات، والحلول المناخية الزائفة.

تعمل اتفاقية باريس في إطار إجماع «قسري» نحو انتقال أخضر يركز على آليات السوق- والذي لن يؤدي إلا إلى تسريع الانهيار.

ضعف

يعرف الضعف عن قصد باستخدام مصطلحات وأرقام تتجنب دمج انتهاكات حقوق الإنسان أو عدم المساواة أو آثار الصناعات الاستخراجية كعوامل رئيسية في زيادة التعرض لتغير المناخ.

تتحمل المجتمعات في جميع أنحاء العالم آثار ليس فقط تغير المناخ، ولكن أيضًا تأثيرات الأنشطة الاستخراجية والملوثة التي تبرر بأنها «ضرورية» للنمو الاقتصادي.

المجتمعات الفقيرة، المحرومين من أراضيهم وأقاليمهم وحقوقهم من قبل النظام الرأسمالي والاستخراجي الأبوي، هم الأكثر عرضة لتغير المناخ. ومع ذلك، لديهم حلول حقيقية لأزمة المناخ.

يجب إعادة تعريف مفاهيم الضعف والمخاطر وصك معاني جديدة، تتماشى مع مبادئ العدالة المناخية العالمية.

4

استراتيجيات الشركات والدول

الاستحواذ على الشركات والتواطؤ الحكومي

تعمل الشركات عن قصد لضمان أن القرارات المتخذة في الفضاءات التنظيمية الوطنية والمتعددة الأطراف مصممة لحماية مصالحها والسماح لأنشطتها الاستخراجية والملوثة بالاستمرار- وبالتالي ضمان التدفق المستمر لأرباحها.

وعلى نفس المنوال، فإن للدول وصانعي القرار مصلحة في حماية استثمارات الشركات الخاصة وعبر الوطنية، من أجل إثبات النجاح للجمهور على النحو الذي تقاس به مؤشرات الاقتصاد الكلي.

لديهم أيضًا مصلحة شخصية في مكاسبهم المالية الخاصة، المستمدة من «جدوى» «الأنشطة الاقتصادية» التي تضر بالناس والبيئة.

إن تواطؤ الحكومة هو نتيجة الافتقار إلى الإرادة السياسية لإحداث تحولات عميقة بالإضافة إلى المصالح الصغيرة للإثراء الشخصي التي اعتاد المسؤولون الحكوميون عليها.

في كثير من الحالات، يعد «التواطؤ الحكومي» مصطلحا أكثر ملاءمة من «الاستيلاء على الشركات»، لتجنب إرسال رسالة رومانسية أو أبوية حول الحكومة في منصبها.

للأسف، استولت الشركات عبر الوطنية على المساحات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة. وقد سمح ذلك لأزمات المناخ، والغذاء، والإسكان، والصرف الصحي، والصحة بأن تصبح مسائل تتعلق بالأعمال التجارية بدلاً من ربطها بحالات الطوارئ كي تحل على الفور.

الاقتصاد الأخضر

«الاقتصاد الأخضر» هو نموذج اقتصادي لإعادة اختراع الرأسمالية ينشأ من الدليل على أننا تجاوزنا بالفعل حدود أزماتنا الكوكبية والاجتماعية.

وهو يتألف من الفكرة الخاطئة، أو التناقض، للتنمية المستدامة. تدعي الفكرة أنه من الممكن الحفاظ على وتيرة النمو الاقتصادي اللامتناهي ومنطقه- وهي فلسفة عمقت بالفعل أسباب وآثار انهيار المناخ.

ويستخدم الاقتصاد الأخضر استراتيجيات التسويق مثل الغسيل الأخضر، والاقتصاد الدائري، والاقتصاد الحيوي، وNBS، من بين أمور أخرى. وهذا بدوره يؤدي إلى سياسات غير عادلة للمجتمعات.

الغسل الأخضر

الغسل الأخضر هو «إضفاء الطابع البيئي» الزائف على تسليع الحياة.

إنها استراتيجية بلاغية واستطرادية تصنف السلع على أنها «خضراء»، بينما تخفي الآثار البيئية الخارجية للاستخراج والتراكم عن طريق نزع الملكية التي تميز السلع المنتجة في ظل الرأسمالية.

تتكون استراتيجيتها التسويقية من إعلانات خادعة لإقناع الجمهور بشراء منتجات يفترض أنها صديقة للبيئة.

الغسيل الأخضر، المعروف أيضا باسم «اللمعان الأخضر»، موجود أيضا في صنع السياسات التي تروج للحلول الخاطئة.

الضمان القانوني للاستثمارات

يشير هذا المصطلح إلى مجموعة من اللوائح الوطنية والدولية التي تم تطويرها «لجذب» الشركات عبر الوطنية والمستثمرين الوطنيين وضمان ربح طويل الأجل لعملياتهم.

تاريخيًا ومن قبيل الصدفة، تم فرض هذه اللوائح دائمًا من خلال التحايل على العمليات الديمقراطية والتلاعب بها، ضد إرادة الشعب، وقاومتها المنظمات العمالية ومجتمعات الفلاحين وجماعات السكان الأصليين وغيرهم.

تعتمد هذه اللوائح على التضحية بحقوق الأشخاص أو التراجع عن الحماية البيئية.

تشمل الممارسات الشائعة للدول: العمالة غير المبلغ عنها، وفقدان الحق في التشاور المسبق، أو التغيير المتعمد في استخدام الأراضي، إلى جانب الإعانات والتصاريح للتهرب الضريبي حول الأنشطة الصناعية والاستخراجية.

على سبيل المثال، يمكن أن تتخذ العديد من البلدان خطوات نحو انتقال عادل للطاقة؛ ومع ذلك، تستخدم الشركات الضمان القانوني للاستثمارات لمقاضاة هذه البلدان في محاكم التحكيم الدولية مقابل تعويضات بالملايين.

الحق في التنمية

طالما أن هناك مسؤوليات تاريخية ومتباينة لأزمة المناخ بين البلدان «المتقدمة» و «النامية» (ذات التصنيف السيئ)، يجب أن تأخذ الإجراءات والمساهمات هذا التمايز في الاعتبار.

ومع ذلك، كثيرا ما يستخدم هذا «الحق» لتبرير السياسات البيئية والاجتماعية الكارثية.

فيما يتعلق بالمناخ، يُستخدم الحق في التنمية لتجنب اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة أسباب الاحتباس الحراري.

وفي الوقت نفسه، تعاني البلدان «النامية» من الاستخراجية الشديدة باسم هذا «الحق»، متجنبة التناقض الأساسي بين التطور الرأسمالي والحياة، وهو التناقض الذي أدى إلى أزمة المناخ الحالية.

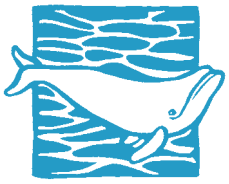

5
مقترحات وحلول الناس

الزراعة الإيكولوجية

الإيكولوجيا الزراعية هي علم ومجموعة من المعارف وحركة وممارسة تطبق المعرفة البيئية في مجالات الإنتاج الزراعي والحيواني والغذائي والغابات.

تحافظ على علاقة وثيقة ومحترمة مع الطبيعة، وتدمج الصحة على مستوى النظام الإيكولوجي، والتجارة العادلة، والشبكات المعززة، والقيمة المضافة.

في نسختها غير المتمركزة حول الإنسان ، تمثل الإيكولوجيا الزراعية بديلاً لتجديد وعلاج الأراضي وشبكات الحياة.

التقاضي بشأن تغير المناخ

بعد أكثر من عقدين من التأخير، وعدم الفعالية، والأعذار، والاستيلاء المؤسسي والتدخل السياسي، إلى جانب فشل المفاوضات المناخية الدولية، يقدم التقاضي بشأن المناخ مسارًا بديلاً.

فهو لديه القدرة على دفع الصناعات الملوثة لوقف عملياتها، وتقديم تعويضات عن الأضرار، وحماية حقوق المجتمعات الضعيفة في فترة زمنية قصيرة.

هذه الاستراتيجية لا تزال قيد التطوير، ولديها اجتهادات قضائية محدودة، وهناك حدود لسلطتها في الغالبية العظمى من البلدان.

على الرغم من ذلك، في العقد الماضي، كانت هناك حالات ناجحة للتقاضي بشأن المناخ في جميع أنحاء العالم.

يمكن للأفراد والمنظمات استخدامه كأداة لمساءلة الملوثين الكبار- الشركات والحكومات على حد سواء- والمطالبة بضمانات لحقوق المجتمعات الضعيفة وضحايا الاستخراج.

إدارة أراضي المجتمع

يشير المصطلح إلى الإدارة والرعاية التي توفرها شبكات المجتمع للحفاظ على الحياة والأرض والمشاعات، في إطار علاقات الترابط بين الناس والأرض.

تتمتع المجتمعات بالحكمة فيما يخص أراضيها: فهم على دراية باحتياجاتهم وتنفيذ التقنيات التي تسفر عن حلول حقيقية للرعاية المستدامة، والتجديد، والإصلاح، والنمو.

إدارة الأراضي المجتمعية هي عمل من أعمال المقاومة التي تتجاوز الحفاظ على «الموارد الطبيعية» والنظم الإيكولوجية (التي لا تحمل علامة سيئة)، وتبني علاقات عميقة وكريمة وخلاقة مع الطبيعة للحفاظ على الحياة على الأرض.

انخفاض النمو

يشير مصطلح انخفاض النمو، وهو مفهوم نشأ في أوروبا، إلى تقليل الاستهلاك والإنتاج بهدف تحسين رفاهية الإنسان والظروف البيئية والمساواة في جميع أنحاء العالم، إلى جانب رفاهية الطبيعة ومواردها.

سيادة الطاقة

يتجاوز هذا النهج مجرد الوصول إلى الطاقة، ويؤسس الحق في الطاقة كصالح عام ومكون أساسي لحياة كريمة.

يتضمن نموذج سيادة الطاقة عملية صنع القرار المشتركة والتنفيذ المجتمعي لمشاريع توليد الطاقة وتوزيعها والتحكم فيها والتي تحترم الدورات البيئية للطبيعة.

إنه نموذج لإنتاج الطاقة وتوزيعها بشكل عادل، مع الإنصاف في التحكم في الطاقة المنتجة واستخدامها وآثارها، وإعادة تشكيل نطاقها وملكيتها واستخدامها وإدارتها.

إن تركيز مصالح المجتمعات والكفاح من أجل الاستقلال الذاتي والإدارة الذاتية يعني أيضا مقاومة مشاريع «التنمية» الضخمة، واستعادة الديون السابقة والمستقبلية لهذه المشاريع، وإدانة النظام الحالي الذي يطلق العنان للبنية التحتية للطاقة التي تعمل بالوقود الأحفوري من أجل «تشغيل» الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسيطرة على الطبيعة السائدة التي تؤدي إلى انهيار عالمي.

السيادة الغذائية والاستقلال الذاتي

السيادة الغذائية هي مفهوم صاغته Via Campesina وناقشه مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996. وهو يفترض أن الشعوب والبلدان ومجموعات البلدان لها الحق في تحديد سياساتها الغذائية والزراعية.

السيادة الغذائية تعطي الأولوية للإنتاج الزراعي الذي يغذي الناس؛ الحصول على الأراضي والبذور والقروض؛ الاستهلاك المسؤول والمستنير؛ احترام عمل المزارعين؛ والتسعير العادل للإنتاج المستدام.

ويشمل أيضا ضوابط وحماية المزارعين الفلاحين من الواردات الزراعية والغذائية الرخيصة بشكل مصطنع، والمنافسة غير العادلة، والإغراق.

يعترف الاستقلال الذاتي الغذائي، إلى جانب السيادة الغذائية، بأن هناك وجهات نظر عالمية متنوعة، وتقرير المصير، ونماذج الإدارة بين مجتمعات الفلاحين ومجتمعات المستهلكين.

وتتماشى هذه الفكرة مع السياسات المجتمعية التي تتجاوز الاعتماد على الدول القومية، وخاصة في مواجهة الاستقطاب الحكومي والتبعية من قبل شركات الأعمال الزراعية.

فقط، انتقال الطاقة المتمحور حول الناس

إن انتقال الطاقة العادل والمتمحور حول الناس هو عملية تغيير نظام الطاقة الحالي- وبالتالي النظام الرأسمالي- عن طريق الناس ومن خلالهم.

إنه يعني أن التحول يعتمد على اتخاذ قرارات جماعية وديمقراطية، مما يسمح بتغييرات في كيفية إنتاج الطاقة واستهلاكها، للتغلب على أزمة الطاقة والمناخ التي تشكل أزمتنا الشاملة العالمية.

يسعى انتقال الطاقة العادل والمتمحور حول الناس إلى بناء نظام طاقة جديد تعتبر فيه الطاقة حقًا ومصلحة عامة تلبي متطلبات الطاقة للناس بكرامة واندماج اجتماعي، في وئام مع الطبيعة.

من منظور اجتماعي إيكولوجي وسياسي، يعالج انتقال الطاقة العادل والمتمحور حول الناس تركيز الملكية والثروة وقوة مصادر الطاقة، وتسخير إمكانات الطاقة النظيفة والإيكولوجية على المستوى المحلي.

كما يسعى إلى إنشاء نظام للطاقة متجذر في سيادة الطاقة، بما في ذلك القضاء على استهلاك الوقود الأحفوري، وإنهاء الاستعمار، واللامركزية، وإزالة التسليع، ونزع الطابع البطريركي، ونزع الطابع المادي، تستند فيه حقوق الشعوب والأقاليم وحقوق أمنا الأرض إلى مبادئ الطاقة المجتمعية، وبناء ثقافة جديدة للطاقة، ذات أخلاقيات اجتماعية وبيئية وعدالة.

ترك الوقود الأحفوري في الأرض

إن الدعوة إلى الاحتفاظ بالوقود الأحفوري في الأرض (أو «ترك النفط في التربة!») لمعالجة أزمة المناخ مستوحاة من المقاومة المحلية والصراعات ضد استخراج النفط، من أجل حماية الأراضي والأقاليم والشعوب من التلوث و نزع الملكية.

قدم هذا المفهوم لأول مرة على المسرح العالمي بواسطة Oilwatch International، وهي شبكة عالمية لمقاومة لتأثيرات الوقود الأحفوري، خلال فعاليات COP10 في بوينس آيرس عام 2004.

منذ ذلك الحين، تبنت العشرات من المنظمات والحركات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم الفكرة، وزاد الوعي العالمي بأن الطريقة الأكثر عملية والملموسة والقابلة للقياس لإبطاء ظاهرة الاحتباس الحراري هي قطعها من المصدر: وقف استخراج واستهلاك الغاز والنفط، والفحم.

تتناقض هذه الاستراتيجية بشكل حاد مع الحلول الزائفة التي ترسخت في مفاوضات المناخ الدولية على مدى العقود القليلة الماضية والتي تسعى إلى إدامة الاعتماد على النفط.

الخسائر والأضرار والتعويض الشامل

تستخدم اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مصطلح «الخسارة والضرر» للإشارة إلى الأضرار الناجمة عن تغير المناخ.

مع ذلك، فإن البلدان الأكثر مسؤولية عن الاحترار العالمي من جانب، وتلك الأكثر تضررا من أزمة المناخ من جانب آخر، قد اختلفت دائما حول المسؤولية والتعويض المستحقين عن هذا الضرر.

في هذه الأيام، تركز المفاوضات حول الخسائر والأضرار على البحث في آثارها والحوارات حول «التمويل» بدلا من الاعتراف بديون المناخ وإعادتها.

في إطار العدالة المناخية، يجب أن تكون الخسارة والضرر عملية «تعويضات شاملة» تشمل التعويض، والمسؤولية المدنية والجنائية، واستعادة حقوق البشر والطبيعة، وتحقيق العدالة للضحايا، والأهم من ذلك، ضمان عدم تكرار الضرر.

علاوة على ذلك، يجب حمايتها من المقترحات التي من شأنها أن تزيد الديون، أو تضيف شروطا، أو تشجع الحلول المناخية الزائفة.

صفر نفايات

تقر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بالبرامج التي تقلل من النفايات البلدية، وتعيد استخدامها، وتعيد تدويرها باعتبارها طرقًا فعالة وعالية التأثير للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

المبدأ الأساسي لحلول النفايات الصفرية هو أنه يجب علينا إعادة كل ما ننتجه ونستهلكه بأمان إلى الطبيعة أو المجتمع.

نحن بحاجة إلى تبني مبادئ الحفاظ على المواد، والحد من النفايات السامة، والوصول العادل إلى الموارد وتوزيعها لتحقيق هدف اتفاقية باريس المتمثل في الحفاظ على الاحترار العالمي أقل من ١,٥ درجة مئوية.

علاوة على ذلك، فإن هذه الحلول، بما في ذلك الحد من النفايات، وإعادة التصميم، والتسميد، والغاز الحيوي، ومسؤولية المنتج، وتحويل عادات الاستهلاك، وتمكين المجتمع، وإعادة التدوير، يمكن تنفيذها اليوم باستخدام الابتكارات الحالية مع نتائج فورية.

لقد أثبت القائمون على إعادة التدوير على مستوى القاعدة الشعبية وواضعي السياسات والممارسين المبتكرين بالفعل أن صفر نفايات هو استراتيجية قابلة للتطبيق.

توفر هذه الاستراتيجيات العملية، من القاعدة إلى القمة، مجتمعة، بعضا من أفضل الحلول الحضرية اللامركزية للحد من تلوث المناخ وتوفر فرصا هائلة لتطوير اقتصادات محلية نابضة بالحياة.

CLIMATE JUSTICE GLOSSARY

is issued by
Latin American and Caribbean Platform for Climate

Editors
Andrea Echeverri
Ivonne Yánez
Johanna Molina
Larry Lohmann
Liliana Buitrago
Martin Vilela
Nathalie Rengifo
Osver Polo

Illustrator and designer
Paulina Veloso

Arabic translation
Ahmed Shawky Elattar

Support
Ozone Platform (Egypt)
Arab Climate and Environment Network (Egypt)
RECO s Alliance - Community Cooperation Networks Without Borders (Brazil)
Women's Movement for P@Z! (Brazil)

June 2022

Latin American and Caribbean Platform for Climate Justice is formed by

Acción Ecológica (Ecuador)
AfrosRD (República Dominicana)
CENSAT Agua Viva (Colombia)
Centro de Estudios Superiores Universitarios - Universidad Mayor de San Simón - CESU-UMSS (Bolivia)
Coalición Mundial por los Bosques (Latino América)
Colectivo de Geografía Crítica (Ecuador)
Colectivo VientoSur (Chile)
Coordinadora Nacional de Viudas de Guatemala – CONAVIGUA (Guatemala)
Coordinadora Nacional de Inmigrantes de Chile (Chile)
Corporate Accountability (Latino América)
Equipo de Colaboración y Reflexión ECORE (Honduras)
Federação de Órgãos para Assistência Social e Educacional - FASE (Brasil)
Frente de Lucha por la Soberanía Alimentaria (Argentina)
GAIA en Latino América y el Caribe
HEÑOI (Paraguay)
Iniciativa Amotocodie (Paraguay)
LIDECS (México)
Marcha Mundial de las Mujeres Internacional
Marcha Mundial de las Mujeres - Bolivia
Marcha Mundial de las Mujeres - Chile
Movimiento Ciudadano frente al Cambio Climático – MOCICC (Perú)
Movimiento por el Agua y los Territorios – MAT (Chile)
Naturaleza de Derechos (Argentina)
Observatorio de Ecología Política de Venezuela (Venezuela)
Plataforma Boliviana Frente al Cambio Climático (Bolivia)
Red boliviana de Mujeres Transformando la Economía – REMTE (Bolivia)
Taller Ecologista (Argentina)
TierraActiva - Perú (Perú)
Unidad Ecológica Salvadoreña – UNES (El Salvador)
350.org América Latina

Follow us on

JusticiaClimaticaLA

@pjclimatica

Contact us
comunicaciones@plataformajusticiaclimatica.org